IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الأكاديمية العلمية
مجلة كلية الكوت الجامعة
ISSN (E) : 2616 - 7808 II ISSN (P) : 2414 - 7419
www.kutcollegejournal.alkutcollege.edu.iq
k.u.c.j.sci@alkutcollege.edu.iq
المجلد 8 , العدد 1 , حزيران 2023

فرص وتحديات تطوير قطاع الخدمات في العراق في حالة الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية

رواحل علي طليع [1] ، أ. د. جليل كامل غيدان [2]

انتساب الباحثين
[2،1] جامعة واسط، كلية الادارة والاقتصاد، العراق، واسط، 52001

[1]xdfffggd@gmail.com
[2]JKamil@wasit.edu.iq

[1] **المؤلف المراسل**

معلومات البحث
تأريخ النشر : حزيران 2023

الخلاصة

يعد العراق من الدول التي تقدمت بطلبٍ رسميٍّ للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، إلا أنه بقى بصفة عضو مراقب سنة 2004، وذلك لان الإقتصاد العراقي يعاني من تشوهات هيكلية نتيجة للحروب والدمار الذي لحق بكل قواعده الإنتاجية وبناه التحتية، لذا يتعين على العراق القيام بحزمة إصلاحات إقتصادية تمكنه من الاندماج في الاقتصاد العالمي والانضمام بشكل نافع لمنظمة التجارة العالمية، وتهدف الدراسة إلى عرض إطار نظري تحليلي عن واقع قطاع الخدمات في الاقتصاد العراقي ومعرفة فرص وتحديات تطوير قطاع الخدمات من خلال الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وتحقيق التنمية الإقتصادية، وتمثلت مشكلة الدراسة بتدني مستوى الخدمات وأدائها في الاقتصاد العراقي وعدم مواكبتها للتطورات على الصعيد العالمي، وأن من أهم الإستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة هي أن الإقتصاد العراقي يعاني من مشاكل بنيوية واختلالات في هيكل الإنتاج لا سميا في قطاع الخدمات ويتضح ذلك من خلال هيمنة القطاع النفطي على معظم القطاعات الإقتصادية في تمويل الموازنة العامة، ثم إن أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة هي ضرورة تهيئة الإقتصاد العراقي في جميع قطاعاته المختلفة وصولاً إلى مرحلة الإندماج مع الإقتصاد العالمي وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات العراقية في الأسواق العالمية حتى تكون مكاسب وفرص الانضمام لمنظمة التجارة العالمية مُتَفوقة على العيوب والتحديات.

الكلمات المفتاحية: قطاع الخدمات، منظمة التجارة العالمية، الفرص، التحديات.

Opportunities and Challenges of Developing the Services Sector in Iraq in the Event of Joining the World Trade Organization

Rawahel Ali Talei [1] , Dr. Jalil Kamel Ghaidan [2]

Affiliation of Authors
[1,2] Wasit University, College of Management & Economics, Iraq, Wasit, 52001

[1]xdfffggd@gmail.com
[2]JKamil@wasit.edu.iq

[1] **Corresponding Author**

Paper Info.
Published: June 2023

Abstract

Iraq is one of the countries that submitted an official application to join the World Trade Organization, but it remained as an observer member in 2004, because the Iraqi economy suffers from structural distortions as a result of wars and the destruction of all its production bases and infrastructure, so Iraq must carry out a package of economic reforms that enable it of integration into the global economy and beneficial accession to the World Trade Organization, and the study aims to present a theoretical and analytical framework on the reality of the service sector in the Iraqi economy and to know the opportunities and challenges of developing the service sector through joining the World Trade Organization and achieving economic development. The problem of the study was the low level of services and their performance in The Iraqi economy and its failure to keep pace with developments at the global level, and that one of the most important conclusions reached by the study is that the Iraqi economy suffers from structural problems and imbalances in the production structure, especially in the service sector. Moreover, the most important recommendations that the study reached is the necessity of preparing the Iraqi economy in all its various sectors Roll up to the stage of integration with the global economy and enhance the competitiveness of Iraqi products in global markets so that the gains and opportunities of joining the World Trade Organization outweigh the defects and challenges.

Keywords: the services sector, the World Trade Organization, Opportunities, Challenges.

المقدمة:

يعد موضـــوع الخدمات من أكثر الموضـــوعات اهتماماً، وذلك نظراً للدور الكبير الذي يؤديه في حياة المجتمعات ولاســـيما تجارة الخدمات، قد ازداد هذا الاهتمام بشـــكل كبير لاســـيما في الســـنوات الاخيرة وذلك لســـبب تعاظم عمليات التحرير والانفتاح الاقتصـــادي الذي شـــهدته الدول كافة ، فقد جرى الاهتمام بالقطاع الخدمي وبخاصـــة بعد ميلاد منظمة التجارة العالمية في عام 1995 واكتمال منظومة مؤسسة النظام الاقتصادي الدولي الجديد المتمثل (بصـــندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية) وقد تم ادراج تجارة الخدمات فيها إلى جانب تجارة السلع، حيث اصبحت تجارة الخدمات تمثل مكانة مرموقة في التجارة الدولية العالمية، أما الاقتصـــاد العراقي فيعد مســـتورداً صـــافياً للخدمات، فهو يعاني من ظروف صـــعبة ومعقدة والذي أدى إلى ظهور اختلالات هيكلية كبيرة كظاهرة البطالة وتعطيل الطاقات الانتاجية وبشـــكل كبير وكذلك الاعتماد على مورد واحد في تمويل الموازنة وهو النفط، وان هذا القطاع يكون خارج منظمة التجارة العالمية، وبهذا فقد عانى القطاع الخدمي من شـــلل تام ولاســـيما في ظل الظروف والمشاكل التي يعاني منها العراق التي ادت إلى انهيار المؤسسات الاقتصادية نتيجة للدمار الذي حل بها، فقد أدى إلى تعطيل شبه تام لبعض اجزاء قطاع الخدمات في العراق وبخاصـــة خدمات النقل والســـياحة وتعثر بعض القطاعات الاخرى، ومنها الخدمات المصـــرفية، ولم تؤدِّ واجبها في تعبئة المدخرات وتوجيه الاستثمارات وذلك بسبب وجود بعض الارهاصات والمشاكل، ان الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات تدعو إلى التحرر والانفتاح على الخارج وهذا ما يمكن ان يؤدي إلى حدوث آثار على تنمية القطاعات الخدمية وينعكس على اوضـــاع العراق بصـــورة عامة، حيث ان الدخول إلى المنظمة ســـيترتب عليه جملة من الحقوق والواجبات والمنافع والتضـــحيات وعليه فإن يتطلب الامر القيام بحزمة من الاجراءات التي تتعلق بخلق البيئة الاستثمارية المناسبة وترشـــيد الدعم الحكومي فضـــلا عن العديد من الاصـــلاحات في القوانين والاجراءات الخاصة.

مشكلة الدراسة:-

تتجلى مشكلة الدراسة بتدني الخدمات ومستوى ادائها في العراق وعدم مواكبتها للتطورات على الصعيد العالمي والموائمة مع حاجة الاقتصاد العراقي في التوجه نحو الاصلاح والاعتماد على نهج آلية الســـوق، وما هي الامكانيات والتحديات التي تترتب على عملية انضـــمام العراق لمنظمة التجارة العالمية والاخذ بالاتفاق العام للتجارة في الخدمات في تحقيق القدرة على تعزيز قطاعاته بالقدر المطلوب والمتناسب مع الدور الجديد والمنشود للاقتصاد.

فرضية الدراسة:-

تستند الدراسة إلى فرضية مفادها أن قطاع الخدمات يعد ذا مساس بأفراد المجتمع، ويتوقع ان يحظى باهتمام الدولة عبر تخصـــيص قدر مناســـب من النفقات، بحيث يكون محركاً لعملية التنمية الاقتصـــادية بالاتجاه الصـــحيح في ظل الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات بعد التهيئ للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

أهداف الدراسة:-

تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الاهداف ومنها:

1. عرض اطار نظري لقطاع الخدمات والتعرف على اهم مكوناته الرئيسية وتسليط الضوء على واقع الخدمات في العراق ومدى تطورها وكذلك اتجاهاتها العامة وذلك باســـتخدام مؤشـــرات اقتصادية متعددة.
2. معرفة أهم المعوقات التي تقف عائق امام انضـــمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية ومحاولة تذليل هذه العقبات في ظل واقع الاقتصاد المرتبك حالياً للوصول إلى الحالة المثلى ولاسيما وان المفاوضات بين العراق والمنظمة مستمرة منذ أكثر من 16 عاماً دون الوصول إلى نتائج.
3. توظيف ما يتمخض عن قطاع الخدمات في امكانية تحقيق التنمية الاقتصادية للعراق بعد انضمامه إلى منظمة التجارة العالمية.

أهمية الدراسة:-

تســـتمد الدراســـة اهميتها من اهمية من قطاع الخدمات بوصـــفه قطاعاً حيوياً يعد من القطاعات المهمة لما له من علاقة مباشرة في حياة الافراد والمرتبط بنشر الرفاهية، فضلاً عن الدور الذي يمارســـه في مجال التنمية الاقتصـــادية وتنبثق أهمية الدراســـة من أن خطورة ما تتركه مســـألة الانضـــمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) وما يترتب من جدال قائم حول مدى قدرة العراق للحصـــول على المكاســـب وتذليل العقاب التي تقف امامه من جراء هذا الانضمام في ضوء وضع اقتصاده الحالي.

منهجية الدراسة:-

من أجل تحقيق اهداف الدراسة وتحديد الموقف النهائي من الفرضـــية، فقد تم اعتماد المنهج الوصـــفي التحليلي عبر تحليل واقع

ومؤشرات الاقتصاد العراقي ومستقبل انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية وفق التخطيط الاستراتيجي.

حدود الدراسة:-

قسمت الحدود إلى:-

1. الحدود المكانية:- العراق.
2. الحدود الزمانية:- وتتمثل بالمدة الزمنية في (2003-2020).

المبحث الأول: الإطار النظري لقطاع الخدمات

أولاً- مفهوم قطاع الخدمات :

يذهب البعض إلى تعريف الخدمات بأنها ذلك النشاط غير الملموس الذي يقدم للمنتج ويهدف إلى إشباع حاجاته ورغباته [1]. كما تعرف الخدمة بأنها أي فعل أو أداء يقدمه أحد الأطراف إلى الطرف الآخر ويكون بالأساس غير ملموس ولا ينجم عنه تملك أي شيء وإنتاجه قد يكون مقرونا في منتج مادي [2].

ويعرف صندوق النقد الدولي الخدمات على أنها تلك المعاملات الاقتصادية الدولية التي تتم بين المقيم وغير المقيم خلال فترة زمنية محدودة عادة قد تكون سنة وبحسب هذا التعريف يبين أن هذه الخدمات موضوعها عملية استيراد وتصدير بين دولتين أو أكثر يتم تنفيذها في ميزان مدفوعات البلد[3].

وتعرف الخدمات بحسب اتفاقية الجات (GATT)(*) بأنها الأنشطة الاقتصادية غير المجسدة كافة في صورة سلع مادية، وإنما تقدم في صورة خدمة أو نشاط مفيد لمن يطلبه مثل الخدمات المالية من بنوك وشركات تأمين وخدمات النقل البري والبحري...الخ.

إن من الصعب إعطاء تعريف مفهوم واحد لكلمة الخدمة نتيجة لاختلاف كل خدمة عن الأخرى، يمكن تلخيص التعاريف السابقة بتعريف شامل وهو (الخدمة هي تجربة مؤقتة يعيشها الزبون عن طريق التأثير المتبادل بين هذا الأخير ومستخدمي المؤسسة الخدماتية).

ثانياً- أسباب تطور الخدمات :

هنالك بعض العوامل التي ساهمت في نمو وتطور قطاع الخدمات ومنها ما يأتي:

1. زيادة أوقات الفراغ والخلو من العمل نتيجة التطور التكنولوجي مما يسمح للمستفيدين من استخدام الخدمات وزيادة الإقبال عليها[4].
2. تحسين الظروف والمستوى المعيشي للمستفيدين أدى إلى ارتفاع دخلهم مما يؤدي إلى الإنفاق أكثر على الخدمات.
3. تعقيد المنتجات تقنيا مما يستدعي إلى الحاجة إلى الصيانة وخاصة ازدياد عدد المستشفيات الخاصة وشركات التأمين.
4. ارتفاع مستوى الوعي في التطور التكنولوجي لدى مواطني بعض الدول، وفي المقابل انخفاض مستوى الوعي في التطور التكنولوجي لمواطنين دول أخرى والتسارع في حركات الاستثمار الأجنبية و ظهور أنماط جديدة ومحددة لنشاط الشركات العالمية الكبرى.
5. تغير الظروف العالمية السائدة والذي تترتب عليه زيادة متطلبات الحياة وتعقيدها [5].
6. التغيرات الديمغرافية مثل ارتفاع متوسط العمر المتوقع قد يؤدي بدوره إلى خلق طلبات جديدة على المتعة والسفر والرعاية الصحية، كما أن التباطؤ في نمو السكان في الدول المتقدمة قلل من اتساع رقعة الطلب على السلع وتوفير الدخول للإنفاق على الخدمات.
7. التغيرات الاقتصادية: أدت العولمة إلى زيادة الطلب على خدمات الاتصال والسفر وكان الدافع لذلك هو التغيرات السريعة التي أحدثتها تكنولوجيا المعلومات.

المبحث الثاني: الإطار النظري لمنظمة التجارة العالمية

أولاً:- نشأة وتطور منظمة التجارة العالمية

يرجع الفضل في انشاء منظمة التجارة العالمية الى النجاح الذي حققه جولة الاورغواي حيث تم التوقيع على المنظمة في عام 1994 وكانت بداية حملها في 1 / 1 / 1995 وقد تحولت منظمة الجات وسكرتاريتها الي مجرد اتفاق متعدد الأطراف الى منظمة عالمية تنظم عمليات تحرير التجارة الدولية وقد أصبحت منظمة التجارة العالمية تقف على قدم المساواة مع كل من صندوق النقد و البنك الدوليين في مجال تنظيم الاقتصاد العالمي وادارته الوصول الى تحقيق الكفاءة في الأداء الاقتصادي وتعاون اقتصادي أكثر وتفاهم بين الأطراف الاقتصاد العالمي والمجتمع الدولي (رغبه زيادة الناتج المحلي العالمي والرفاهية الاقتصادية على مستوى العالم)، إنبثقت فكرة إنشاء منظمة التجارة العالمية لأول مرة من قبل الولايات المتحدة الامريكية قبل قيام الجات عام 1945، حيث أقرت الحكومة الامريكية آنذاك مشروعاً لإنشاء منظمة دولية لتنظيم النشاط التجاري على غرار صندوق النقد الدولي والبنك الدوليين لكن الكونغرس رفض المصادقة على هذا المشروع وذلك خوفاً من تحرير التجارة الدولية وإلحاق الضرر بالصناعة الوطنية الأمريكية ، ولكن بعد مرور وقت وحدوث تطورات كبيرة في العلاقات الاقتصادية الدولية ظهور بعض الاصوات التي تطالب

بإنشـــاء منظمة التجارة العالمية وخاصـــة في جولة الارغواي، ان انشـــاء هذه المنظمة جاءت لتحل محلة الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (الجات)[6].

وقد تم التصديق عليها من قبل الولايات المتحدة واليابان والعديد من الدول المتقدمة والنامية، وقد انشـــئت منظمه التجارة العالمية عقب نهاية الجولة الثامنة من المفاوضـــات ضـــمن اتفاقيه الجات (جولة الاورغواي،1986-1994)[7].

ونتيجـة للتطورات والتغيرات التي حـدثـت في العـالم خلال فتره التســعينات من القرن الماضـــي فقد برزت الحاجه لانشـــاء منظمه عالميه لإدارة شـــؤون التجارة الخارجية للدول، وقد بدأت المطالبة بـاحيـاء هـذه الفكرة خلال جولـه الارغواي وتم الاتفـاق عليهـا في مراكش ضـــمن اتفاقيه جوله الارغواي وباشـــرت عملها في عام 1995 وبذلك فهي تظهر الى الوجود بعد 50عاماً من فكره انشـائها [8].

ثانياً ـ اهداف ومبادئ منظمة التجارة العالمية

أن من مجموعه الاهداف التي تسعى منظمة التجارة العالمية الى تحقيقها تدور حول هدف ، رئيسي الا وهو تحرير التجارة العالمية الدوليـة اي تطبيق نظـام الحريـة التجـارة الدوليـة، ويمكن إجمـال مجموعة من الاهداف تسعى المنظمة الى تحقيقها ومنها ما يلي:

1. خلق وضـــع تنافســـي دولي في التجارة العالمية يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصص المواد.
2. تحرير التجـارة بمعنى ســـيـادة قوانين الســـوق ومنهـا قوانين العرض والطلب والغاء تدخل الدولة سـواء بالتخطيط أو انشـاء شركات عامة[9].
3. السـعي لتحقيق التنمية يتحقق هذا الهدف عن طريق بذل الجهود لرفع مسـتوى المعيشـة للدول الاعضـاء والمسـاهمة في تحقيق التنمية الاقتصاديه لجميع الاعضاء في المنظمة لا سيما الدول النامية والتي تشكل نسبه 75 % من مجمل الاعضاء من خلال منحها فتره ســماح اطول من تلك الممنوحه للدول الصـــناعيه المتقدمه كما تمنحها مســـاعدات ولاســـيما في المجال التقني والتكنولوجي بل وحتى الالتزامات و تتعامل بالقدر نفســـه من الحزم مع جميع الدول فهي تكون اقل حجما مع الدول النامية منها من المتقدمه فضـلا عن الدول التي تمر بالمرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق فهي تمثل عدداً كبيراً وتشغل حيزا كبيرا في العالم التجاري الدولي بصورة عامة ومنظمة التجارة بصورة خاصة.
4. تكـامل الاســـواق العـالميـة بمعنى الموافقـة على حريـة انتقـال رؤوس الامـوال والســـلـع والـخـدمـات عـبـر الـحـدود الجغرافية [10].
5. تنفيذ اتفاقية أورغواي: ان منظمة التجارة العالمية تســعى لتنفيذ اتفاقية الاورغواي لغرض تحقيق هذه الأهداف موضـــع الاهتمام والتنفيذ فأن الامر يقتضـــي أطارا مؤســـســـاتيّاً ســـليماً وفـعـال مـن الـنـاحـيـه الـقـانـونـيـة عـلـى خـلاف الجات [11].
6. نشـوء عالم اقتصـادي مزدهر يتمتع بالسـلام ومسؤول بصـورة اكبر يتم بصـــورة نموذجيـة في اتخـاذ القرارات في منظمـة التجارة العالمية بإجماع الدول الاعضـاء، ويتم التصـديق عليها بواســـطة برلمانات الدول الاعضـــاء، ويتم عرض الخلافات التجـاريـة عن طريق آليـة فض المنـازعـات بمنظمـة التجـارة العالمية، حيث يتم التركيز على تفســـير الاتفاقيات والتعهدات وكيفية ضـــمان التزام الســـياســـات التجارية للدول بهما، وبهذه الطريقة سوف تنخفض المخاطر ان تمتد الخلافات الى نزاعات سـياسـية أو عسـكرية، وتخفيض الحواجز التجارية، فإن نظام منظمة التجارة العالمية يزيل ايضاً الحواجز بين الافراد والدول [12].
7. تقوية الإقتصـــاد العالمي: و يتم من خلال تحرير التجارة الدولية من جميع القيود وتسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية، فضلا عن زيادة الطلب على الموارد الاقتصـادية و الإسـتغلال الأمثل لـها مما يســـمح برفع مســـتوى الدخل القومي الوطني للدول الأعضـــاء ، والشـكل رقم (1) يوضـح اهداف منظمة التجارة العالمية[13].

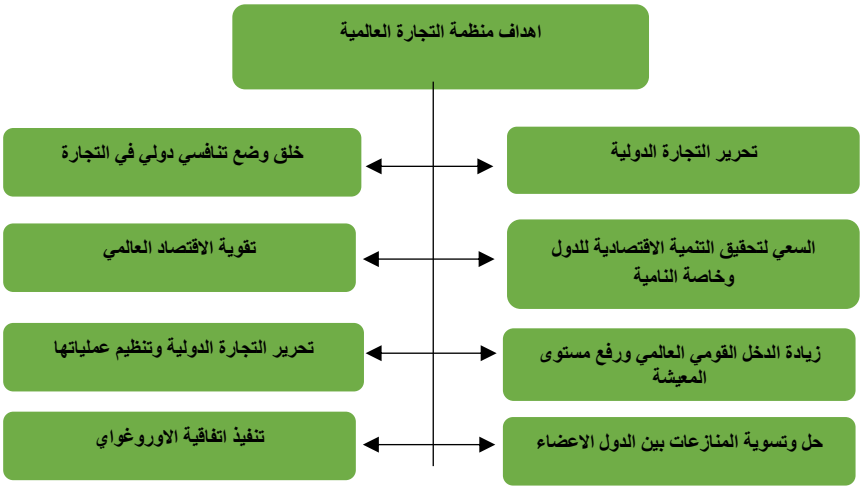

الشكل رقم (1) أهداف منظمة التجارة العالمية

المبحث الثالث: تجارة الخدمات في العراق وإمكانية الانضمام لمنظمة التجارة العالمية

أولاً- مؤشر تجارة الخدمات

تغطي التجارة في الخط الخدمات نطاقا واسعا في مجالات السياسية والاقتصاد للبلد، بما في ذلك الاستثمار في مجال الاتصالات، المواصلات والتمويل والطاقة والبيئة والصحة وغيرها.

حيث يعد العراق مستوردا للخدمات أي قابلية كالسلع في التجارة والتبادل عبر الحدود، وذلك في النظام التجاري العالمي (خدمات المحاماة الدولية والتدقيق المحاسبي الأجنبي في البلد والتأمين والنقل وغيرها) ما يسمح بحرية التجارة بهما داخل العراق وتعد استيرادات، فالعراق يشبه مستورداً صافياً للخدمات، وتعد الخدمات المستوردة للعراق بما فيها خدمات السياحة والصحة والتعليم ما يعادل صادرات الهند لهذه الخدمات وبما يقل عن 7% -8% من الناتج المحلي الإجمالي، وان العراق لا يمتلك القدرة التنافسية على التصدير في قطاع الخدمات[14].

يتبين من جدول (1) أن صادرات العراق للقطاعات الخدمية كانت (909920) مليون دينار عام 2003 أما الاستيرادات فإنها كانت (3502988.1) مليون دينار، مما أدى إلى حدوث عجز في ميزان الخدمات قد بلغ إلى (-2593078.4) وقد استمر العراق زيادة صادراته الإجمالية إلا أن وصلت صادراته في عام 2014 إلى (4251852) مليون دينار أما بالنسبة للاستيرادات فإنها ارتفعت بسبب حاجة العراق إلى زيادة استيراده في جميع القطاعات الخدمية وخاصة في مجال الخدمات التكنولوجية وقطاعات الاتصالات ، حيث وصلت استيرادات الخدمات لعام 2014 (22352814) مليون دينار، أما العجز فبلغ نحو (-18100962). وإن من أهم أسباب زيادة استيرادات العراق للخدمات نتيجة زيادة أنواع الخدمات، سبب زيادة انفتاح العراق على دول العالم وكذلك فإن زيادة الاستيرادات السلعية التي تكون مرتبطة ارتباطاً وثيقاً ومباشراً بالاستيرادات الخدمية [15] .

أن بسبب الانخفاض في نسبة الاستيرادات في عام 2014 نتيجة الحرب مع داعش وزيادة استيرادات لقطاع الخدمات الحربية بسبب هذه الأزمة.

اما المدة (2016-2020) فقد شهدت تبايناً في زيادة صادرات من الخدمات، حيث بلغت عام 2018 (6629252)، أما الاستيرادات فقد بلغت نحو (21420357) أما صافي ميزان الخدمات فقد بلغ نحو (-14791105)، أما في عام 2020 فقد شهدت تحسن في زيادة صادرات الخدمات، حيث بلغت نحو (9400010) اما الاستيرادات فقد بلغت نحو (29652505.62)، اما صافي ميزان الخدمات فقد بلغ نحو (-20162495.15).

على الرغم من أن العراق لا يزال عضواً مراقباً في منظمة التجارة العالمية ولم يكتسب العضوية، إلا أن الإجراءات والتدابير التي قام بها بعد عام 2003 من خلال سعيه المستمر باتجاه اعتماد على سياسة آلية السوق وتحرير التجارة الخارجية من خلال خفض التعريفات على السلع والخدمات المستوردة، وهذا أدى إلى حدوث اغراق في السوق المحلي سواء من السلع والخدمات، وكان ذلك قد أثر بشكل سلبي على ميزان الخدمات، حيث شهد ميزان الخدمات عجز في ميزان الخدمات للفترة (2005-2014) يظهر من الجدول وهذا يدل على أن سياسة تحرير التجارة أثر سلبيّاً على ميزان التجاري العراقي في السوق [16] ، والجدول رقم (1) يوضح مؤشر تجارة الخدمات في العراق للمدة (2003-2020).

جدول (1) : مؤشر تجارة الخدمات في العراق للمدة (2003-2020)

السنوات	سعر الصرف الرسمي	صادرات الخدمات مليون دولار	استيرادات الخدمات مليون دولار	صافي الخدمات مليون دولار	صادرات الخدمات مليون دينار	الاستيرادات مليون دينار	صافي ميزان الخدمات مليون دينار
2003	1936	470	1809.4	-1339.4	909920	3502998.4	-2593078.4
2004	1453	150	972.3	-822.3	217950	1412751.9	-1194801.9
2005	1469	355.2	6094.5	-5739.3	521788.8	8952820.5	-8431031.7
2006	1467	357	5520.5	-5163.5	523719	8098573.5	-7574854.5
2007	1255	861.3	4865.6	-4004.3	1080931.5	6106328	-5025396.5
2008	1193	1499.9	7573.3	-6073.4	1789380.7	9034946.9	-7245566.2
2009	1170	2198.9	8583.7	-6384.8	2572713	10042929	-7470216
2010	1170	2835.3	9879.4	-7044.1	3317301	11558898	-8241597
2011	1170	2828	11124	-8296	3308760	13015080	-9706320
2012	1166	2834.1	13292.9	-10458.8	3304560.6	15499521.4	-12194960.8
2013	1166	2804.2	17551	-14746.8	3269697.2	20464466	-17194768.8
2014	1188	3579	18815.5	-15236.5	4251852	22352814	-18100962
2015	1190	5033.1	17812.5	-12779.4	5989389	21196875	-15207486
2016	1190	5531.2	15039	-9507.8	6582128	17896410	-11314282
2017	1190	6045.2	16441.6	-10396.4	7193788	19565504	-12371716
2018	1190	5570.8	18000.3	-12429.5	6629252	21420357	-14791105
2019	1190	5570.8	18000.3	-12429.5	6629252	21420357	-14791105
2020	1296.857	7317.7	22864.9	-15547.2	9490010.469	29652505.62	-20162495.15

المصدر: البنك المركزي العراق، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، النشرات السنوية، سنوات متفرقة.

وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، التقارير السنوية، سنوات متفرقة.

ثانياً- فرص ومخاطر أنضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية :

1- فرص أنضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية

ويمكن في هذا الصدد أهم الفرص المتوقعة امام الإقتصاد العراقي في ضوء الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وهي كالاتي [17].

أ. ان اتفاقيات منظمة التجارة العالمية أعطت امتيازات خاصة للدول النامية وللدول الأقل نموا التي يقل فيها متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عن الف دولار سنويا، حيث ان هذه الدول مستثناة من الكثير من القيود والمتطلبات في اتفاقيات المنظمة ويسمح لها بحماية صناعاتها، وكذلك استخدام القيود الكمية وغير الكمية عند حدوث اختلال في ميزان مدفوعاتها او عند تعرضها لازمات هيكلية ويسمح لها بدعم الصناعات المحلية ودعم قطاع الزراعة وقطاع الخدمات، و هذا المعيار ينطبق على العراق الذي يقل فيه متوسط نصيب دخل الفرد عن 1000 دولار مما يتيح للمنظمة أن العراق له الحق في حماية صناعاته الناشئة لفترة معينة قد تكون كافية لجعلها منافسة دولية وتعديل في ميزان المدفوعات و معالجة الازمات المالية التي يمر بها عبر القيود الكمية وغير الكمية.

ب. يستطيع العراق الاستفادة من آليات التي أدخلتها الاتفاقيات على تطبيق الكثير من قواعد المنظمة فهذه آليات تكفل للبلدان النامية فرصا أفضل لحماية حقوقها التجارية والوقاية من إجراءات الدعم وسياسات الإغراق من جانب الدول الأخرى أو إجراءات مكافحة الإغراق من جانب الدول الأخرى، فضلا عن التحقيقات التي أدخلت على آلية فض النزاعات التي تؤمن للدول الاعضاء فرصا لحل منازعاتها التجارية مع الدول الأخرى بطريقة منصفة [18].

تعد هذه الآليات الفرص المفتوحة أمام ما يستطيع اللجوء والانضمام إلى المنظمة على الرغم من إساءة استخدامها من قبل الدول المتقدمة لصالحها[19]، على هذا الأساس، فإن بقاء العراق خارج إطار المنظمة سيحرمه من استخدام هذه الضوابط والآليات وستجعله عرضة لإجراءات التعسف الاقتصادي.

ت- يمكن للعراق أن يستفيد من القاعدة التي تقوم على أساسها اتفاقيات منظمات تجارة العالمية، إن لكل عضو الحقوق نفسها

بغض النظر عن حجمها وقدراتها الإقتصـــادية بينما أن تنفيذ الالتزامات المختلفة تنخفض مع انخفاض مســتوى أهمية الدولة الاقتصادية [20].

ث- ان تنفيذ الإصـــلاحات الاقتصـــادية التي تتطلبها الدولة التي ترغب بالانضمام لتأهيل اقتصادها ومساعدته على المنافسة تعدّ تكلفة مادية واعباء قد تتجاوز موازنة عام كامل لمخصـــصـــات الاســـتثمار الذي يخدم عملية التنمية في الدولة، وفي هذا الصـــدد يمكن للعراق اســـتغلال علاقاته المميزة مع القوى الكبرى التي لها تـأثير في القرار الاقتصـــادي العالمي للتخفيف من تلك الاعباء والكلف، وهذا يعد مكسباً اقتصادياً بحد ذاته [21].

-2مخاطر عملية الانضمام إلى المنظمة:

أ -إنعدام الرقابة والســيطرة في المنافذ الحدودية على الســلع المســتوردة، مما يؤدي إلى إغراق الأســواق العراقية بالعديد من الســلع الاســتهلاكية رديئة الصــنع، وليس من المتوقع في الأمد القصير استعادة السيطرة على حركة التجارة الخارجية مما يزيد من الأضـرار المترتبة على انفتاح الأسـواق العراقية بهذه الطريقة [22].

ب. سـيصـبح للشـركات الأجنبية وجود قوي في السـوق المحلية وخاصة في مجال الخدمات وهذا يؤدي إلى تأثير سلبي على بعض الشركات المحلية الصغيرة التي ستجبر على الخروج من الأسواق، وذلك لعدم استطاعتها على المنافسة مع الشركات الأجنبية.

ت. من المتوقع ارتفاع نسـبة البطالة في القطاع الزراعي في المدة القصـيرة، وذلك لتزامن تطبيق اتفاقيات (WTO) مع تطبيقات واجراءات برامج الخصـخصـة والإصـلاح الإقتصـادي في القطاع الزراعي يترتب عليه تراجع في الإنتاج المحلي، وانخفاض مستوى الأجور والرواتب، وتدهور المســتوى المعيشـــي للعاملين في هذا القطاع [23].

ث. تقليص الدعم المباشـــر للصـــادرات ســـواء كانت زراعية أو صناعية، وارتفاع نسبة الملكية الأجنبية لبعض الخدمات.

ح. ارتفاع أســـعار الســـلع (التكنولوجية) المحمية بحقوق الملكية الفكرية، مثل برامج الحاسب الآلي والأدوية والعقاقير المعدلة جينيا لأن القيود المفروضة على إستيراد هذه السلع التقنية ستزداد تعقيدا في ظل اتفاقيات المنظمة، حيث ســتلجأ الشــركات التي تمتلك هذه التقنيات إلى الحد من بيعها إلا بمبالغ مالية كبيرة.

الاستنتاجات والتوصيات :

أولاً - الإستنتاجات :

1- يعاني الاقتصـــاد العراقي بشـــكل عام من مشـــاكل بنيوية واختلالات في هيكل الانتـاج، وتتضـــح هذه الاختلالات من خلال هيمنة القطاع النفطي على معظم القطاعات الاقتصـــادية في تمويل الموازنـة العـامـة، حيث يعيش العراق في مرحلـة صـعبة سـواء على الصـعيد الامني والاقتصـادي والسـياسـي والاجتماعي والخضـــوع التام لأكبر عملية إغراق للســـوق المحلي، كـإنعـدام الرقـابـة والســـيطرة على دخول الموارد المســـتوردة، وانعدام وجود قاعدة بيانات احصـــائية دقيقة عن المحددات الاقتصادية.

2- ان تحرير تجارة الخدمات تتيح امام الاقتصـــاد العراقي امكانية الحصـــول على التكنولوجيا المتطورة ولاســـيما في مجال الخدمات، وهذا ما يمكن من الاستفادة من تدريب القوى العاملة وتأهيل الخبرات المحلية في مجال قطاع الخدمات.

3- الوضـــع الأمني المتدهور قد أســـهم في تعطيل بناء المشـــاريع وتوسيعها بشكل مناسب، يؤدي إلى الاستخدام الامثل للموارد والطاقات، ولاســيما الطاقات البشــرية، وكذلك الفســاد المالي والاداري، حيث يعد من أهم العقبات التي تواجه عملية تطوير وتأهيل قطاع الخدمات، وحال أيضـــاً دون تطوير الاقتصـــاد العراقي من أجل التهيئ للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

ثانياً- التوصيات:

1- تشـــجيع الاســـتثمارات الاجنبية المباشـــرة ولاســـيما في قطاع الخدمات للمساهمة في تطوير الاقتصـاد العراقي وبخاصـة في ظل تراجع اســـعار النفط في الاســـواق العالمية وعدم قدرة المستثمر العراقي عن الاستثمار في المشاريع ذات رأس المال الكبير والتكنولوجيا الحديثة والمتطورة.

2- من الضروري صياغة سياسة اقتصادية واضحة للتغلب على المشاكل التي تواجه مستقبل تطور الاقتصاد العراقي.

3- من الضروري تجنب التحرير السريع لبعض النشاطات الخدمية التي تكون ذات أثر على الاســـتثمار المحلي وتعبئة المدخرات كالنشاط السياحي والنشاط المصرفي.

الهوامش

(*) الجات (GATT) هو مصـــطلح يطلق باللغة الإنجليزية وهي الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة وهي معاهدة دولية متعددة الأطراف تنظم التبادلات التجارية بين الدول التي تنضـــم إليها أما من الناحية القانونية فلا تعدّ الجات منظمة عالمية مثل البنك

الدولي أو صـــندوق النقد الدولي، بل تكون شـــبية بالمعاهدة واكتسـبت بقوة الممارسـة تمارس عملها من خلال سـكرتارية دائمة، مقرها في جنيف، وتشـرف على الجولات التفاوضـية حول القواعد و المفاوضـات التجارية بين الدول المنظمة للاتفاقية، وبلغ عدد الجولات التفاوضـية ثماني جولات، آخرها هي دولة الأورغواي التي تنتج عنها تأسـيس منظمة التجارة العالمية.

المصادر:

[1] محمود مصـطفى محمد، التسـويق الاسـتراتيجي للخدمات، الطبعة الاولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2003، 51.

[2] فاطمة بوسـالم، اثر تحرير التجارة الدولية على الكفاءة والنشـاط المعرفي في الدول النامية حالة الجزائر, مذكرة ماجسـتير غير منشـورة في العلوم الاقتصـادية فرع ادارة المالية , جامعة منشوري قسنطينة , الجزائر، 2011، 87.

[3] سـامي احمد مراد، تفعيل التسـويق المعرفي لمواجهة آثار اتفاقيات تجارة الخدمات ((الجاتس))، الطبعة الاولى، المكتب العربي للمعارف، مصر، 2007، 24.

[4] بشـير بوديه وطارق قندروز, أحوال ومضـامين تسـويق الخدمات, الطبعة الأولى, دار صفاء للنشر والتوزيع, عمان، 2016، 105-106.

[5] عبد الخالق احمد باعولي، تسويق الخدمات، الطبعة الاولى، مركز جامعة العلوم والتكنولوجيا، الكتاب الجامعي، 2013، 31.

[6] ابراهيم العيسـوي, الجات واخواتها, الطبعة الثالثة, مركز الدراسات الوحدة العربية, بيروت، 1997، 159.

[7] علي عبد الفتاح أبو شـرار, الاقتصـاد الدولي نظريات و سـياسـات, الطبعة الاولى, دار المسـيرة , عمان , الاردن، 2019، 443-444.

[8] نبيل الحشـاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية اهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي, مكتبة الاسرة، 2007، 169.

[9] سـميرة عمار عماروش, تسـوية المنازعات في المنظمة العالمية للتجارة واثرها على مبدأ السـيادة, الطبعة الاولى، مكتبة الوفاء القانونية، 2017، 193.

[10] سـمير محمد عبد العزيز, التجارة العالمية بين الجات 1994 ومنظمة التجارة العالمية , مكتبة ومطبعة الاشـعاع الفنية , القاهرة ، 2002، 258.

[11] عبد السـلام نجادات واحمد عارف الكفارنة, اثر انضـمام الاردن لمنظمة التجارة العالمية على الامن الوطني, المجلة العراقية للعلوم الاقتصـادية , السـنة 7, العدد 19، 2009، 133.

[12] عبد السـند حسـن يمامة، نظام تسـوية المنازعات في اطار منظمة التجارة العالمية الآلية والقانون الواجب التطبيق, الطبعة الاولى، 2011، 12-22.

[13] Understanding the two, Annual Report of General the world trade organization, general managers office Geneva, 2015, p:25.

[14] سـرمد جاسـم حمودي ناصـر، ميزان الخدمات في العراق رؤية تقويمية في الأبعاد التنموية والدولية للمدة (1990-2012)، رسـالة ماجسـتير غير منشـورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2015، 75.

[15] خالد حسين علي المزروك وزياد محمد محسن، أثر تحرير تجارة الخدمات على أداء المصـارف التجارية للعراق للمدة (2003-2014)، مجلة كلية الإدارة والإقتصـاد، المجلد9، العدد 3، 2017، 107.

[16] البنك المركزي العراقي، نشرات سنوية، اعداد متفرقة.

[17] حميد الجميل، دراسات في اقتصادات الكات، الطبعة الثانية، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد، 1997، 72.

[18] عبد الوهاب عبد الله أحمد المعمري، دور منظمة التجارة العالمية في تسـويات المنازعات التجارية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد 31، اليمن، 2010، 150.

[19] ابراهيم العيسوي, مصدر سابق، 125.

[20] وحيد علي مجاهد ، منظمة التجارة العالمية، مجلة الزراعة والتنمية في الوطن العربي، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، 1999 ، 24.

[21] سـعيد النجار، أثر منظمة التجارة العالمية على الأقطار العربية، الاسكو، 2002، 24-25.

[22] حاتم فهد محمود، أثر تحرير التجارة في الخدمات المالية في تحقيق النمو الاقتصـادي لـدول مجلس التعـاون الخليجي (1999-2005)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، 2013، 123.

[23] فاضـل جواد دهش، الاثار المترتبة عن انضـمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية على مسـتقبل القطاع الزراعي، مطبعة العزة، بغداد، 2006، 2000.